أكد أنها تعد نموذجاً للإخوة الطيبة التي ترسخت على مدى عقود طويلة

الراشد العلاقات الكويتية - العمانية تاريخية ومصيرية

الراشد خلال لقائه بمحافظ ظفار

الوفد الكويتي في لقطة جماعية خلال جولته على المناطق السياحية

المحافظ يهدي الراشد درعا تذكارية

مسقط - «كونا»: بحث اجتماع جمع رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد بمحافظ ظفار محمد بن سلطان البوسعيدي تطوير العلاقات بين الجانبين.

وذكرت وكالة الانباء العمانية انه تم خلال الاجتماع بحث دعم وتعزيز أوجه التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات بالاضافة الى الامور ذات الاهتمام المشترك.

واوضحت ان الراشد اشاد بالتطور الذي تشهده السلطنة في عهد العاهل العماني السلطان قابوس بن سعيد من تنمية شاملة في مختلف المجالات مما عزز من مكانتها وتقديرها بين مختلف دول العالم.

وحضر الاجتماع سفير دولة الكويت المعتمد لدى سلطنة عمان سالم غصاب الزمانان وسفير السلطنة لدى دولة الكويت الشيخ سالم العشني والوفد المرافق لرئيس مجلس الامة الكويتي.

من جانب اخر قام رئيس مجلس الامة الكويتي بزيارة بعض المواقع السياحية والتراثية والتنموية في محافظة ظفار شملت ميناء صلالة ومتحف ارض اللبان.

وكان رئيس مجلس الامة علي الراشد أشاد بالعلاقات بين دولة الكويت وسلطنة عمان واصفا اياها بـ«التاريخية والمصيرية».

وقال الراشد في تصريح لـ«كونا» على هامش زيارته لسلطنة عمان ان العلاقات بين الكويت والسلطنة في تطور مستمر وتعد نموذجا للعلاقات الاخوية الطيبة والحميمة التي ترسخت على مدى عقود طويلة.

- نرتبط بأواصر القربى والدين والوحدة وينظر إلى العلاقات بين بلدينا كمجموعة مترابطة ومتكاملة
- الكويت أميراً وحكومة وشعباً لن تنسى للسلطنة المواقف المشرفة التي تجلت بكل صورها إزاء محنتها
- نهتم بتبادل الآراء ووجهات النظر في شتى المجالات ذات الاهتمام المشترك بين مجلسي الشورى والأمة
- تطابق وجهات النظر بين مسقط والكويت نابع من السياسة المعتدلة المتسمة بالحكمة لقيادتي البلدين

واضاف «نحن نرتبط باواصر القربى والاخاء والدين واللغة والجوار والوحدة والمصير وينظر الى العلاقات بين بلدينا كمجموعة مترابطة ومتكاملة تشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية والتجارية والثقافية».

وقال ان الكويت أميرا وحكومة وشعبا لن تنسى للسلطنة المواقف المشرفة التي تجلت بكل صورها ازاء محنتها مؤكدا ان العلاقات الشخصية المتميزة والحميمة بين قيادتي البلدين تدفع دوما بهذه العلاقات الى آفاق اوسع كما تسهم في توحيد المواقف ازاء الكثير من القضايا التي تهم دول المنطقة والعالم.

واوضح الراشد ان زيارته على رأس وفد لسلطنة عمان تعكس عمق العلاقات والروابط المشتركة بين القيادتين الحكيمتين والشعبين في البلدين الشقيقين.

واكد ضرورة تبادل الاراء ووجهات النظر في شتى المجالات ذات الاهتمام المشترك بين مجلس الشورى ومجلس الامة بدولة الكويت واهمية التشاور والتنسيق المستمر بين الاشقاء بما يخدم العلاقات الثنائية.

واشار الى السياسة الموحدة بين الكويت والسلطنة والتي تأتي نتيجة الزيارات المتبادلة بين قيادتي البلدين لتدارس مختلف القضايا والأمور التي تهم البلدين والأمتين العربية والاسلامية.

واعتبر الراشد تطابق وجهات النظر بين مسقط والكويت في كثير من القضايا الاقليمية والدولية نابع من الرؤية المشتركة للقيادتين لطبيعة الحكم والسياسة المعتدلة المتسمة بالحكمة وبعد النظر بينهما.

ونوه بالدور الحيوي والهام للسلطنة في ترسيخ التفاهم على مستوى البلدين والمنطقة من اجل استقرارها كما اشاد بالشوط الذي قطعته المسيرة الشورية في السلطنة مؤكدا انها مسيرة تسجل نجاحات مستمرة في شكلها البرلماني.

واكد ان ما تشهده سلطنة عمان من نهضة تنموية يدل على رجاحة السياسات التي يتبعها قادتها سياسيا واقتصاديا حيث اصبحت واحة للاستقرار والامن.

وذكر انه بحث مع المسؤولين العمانيين سبل دعم وتعزيز أوجه التعاون المشترك بين البلدين في كافة المجالات لاسيما في المجال البرلماني وافاق التعاون المستقبلي بينهما بالاضافة الى استعراض عدد من التطورات الراهنة على الساحتين الاقليمية والدولية والامور ذات الاهتمام المشترك.

واشار الى ان زيارته للسلطنة والوفد المرافق له تنصب في سياق الزيارات التي قام بها الى عدد من دول مجلس التعاون الخليجي.

«المالية» ناقشت تصوراً جديداً لمعالجة القروض وتحيل تقريرها الحاسم في 12 الجاري

الزلزلة: «صندوق الأسرة» يسدد فوائد المواطنين .. ولا يكلف الحكومة شيئاً

- الكلفة الإجمالية في الاقتراح السابق لن تتجاوز المليار ومئة ألف شاملة المنحة
- إذا تعسفت الحكومة في التعاون مع القضية فسيعود الأمر للنواب للبت فيه

اجتماع لجنة المالية البرلمانية

قال رئيس اللجنة المالية يوسف الزلزلة ان اجتماع اللجنة كان مخصصا لمناقشة قضية القروض وكان من المقترض وجود وزير المالية لكنه قدم اعتذاره لتواجده في اجتماع مجلس الوزراء، مبينا ان محافظ البنك المركزي اطلع اللجنة على جميع الأرقام المتعلقة بمواد القانون وكان هناك تناغم جيد مع الحكومة.

واضاف ان الأرقام التي كانت في السابق معروضة واعتقد بطريقة لم تكن سليمة مئة في المئة لكن ما عرض من ارقام، هي ارقام تحدد منحى الاقتراح بالقانون الذي قدم.

وأوضح والاقتراح في السابق كان يتكلم عن شقين الشق لأول من يستفيد من الصندوق الذي سيقوم بتحمل او شراء القروض، وبالتالي يقوم المقترض بالسداد للحكومة مباشرة والجزء الثاني من المقترح كان يتكلم عمن لم يستفد من هذا الصندوق حيث ستكون له منحة الف دينار يستطيع الاستفادة منها.

واضاف كان هناك تناغم بين الحكومة واللجنة في شأن صندوق الأسرة الاقتراح السابق، مبينا ان الحديث كان عن الكلفة الإجمالية موضحا انها لن تتجاوز المليار ومئة الف اذا ما كان هناك منحة لكن اذا قامت الحكومة بشراء القروض وسقطت الفوائد وسدد المواطنين للحكومة ما دفعته لشراء القروض لن تتحمل الحكومة حتى دينار واحد.

وتابع: على هذا الأساس هناك تناغم بين الحكومة وبين اللجنة بخصوص صندوق الأسرة والذي سيشمل جميع المواطنين الذين افترضوا ما قبل الفترة 2008/4/1 حيث يخيرون بين الدخول لصندوق الذي اسميناه صندوق الاسرة وهنا سنقوم الحكومة بالتعامل معهم بالطريقة التي ذكرتها في السابق.

وقال: تبقى الصياغة النهائية للقانون لتشمل ما ذكرته وسيكون الاجتماع النهائي الثلاثاء القادم وبعده حتى اذا لم تحضر الحكومة ستقدم اللجنة القانون، مضيفا: تم الاتفاق مع الحكومة ان يكون الثلاثاء القادم هو الاجتماع النهائي مع وزير المالية حيث لن يكون هناك اجتماع مجلس وزراء حتى لا يكون هناك نحج من الحكومة باجتماع مجلس الوزراء وبعد ذلم سيقدم المجلس التصويت عليه.

وذكر ان اللجنة لا تريد أن تقدم شيء نختلف عليه داخل القاعة، مضيفا: اذا تعسفت الحكومة في التعاون فهنا الأمر راجع للنواب بالتصويت داخل عبدالله السالم.

وحول الفرق بين صندوق الأسرة وصندوق المتعسرين قال: صندوق المتعسرين كانت هناك لجنة يتقدم إليها طالب الدخول في هذا الصندوق وهذه اللجنة يرأسها قاضي والقاضي يقر ان كان يستحق هذا الإنسان دخول الصندوق او لا لكن صندوق الأسرة كل من اقترض قبل الفترة 2008/4/1 إذا رغب يستطيع الدخول في الصندوق مباشرة من دون المرور على لجنة.

الحكومة لديها أغلبية مريحة لكن لن نصل بالتعاون للتهاون

الفزيع: مصادرة حق النواب في المساءلة مرفوضة .. وسأستجوب أي وزير مالية يقصر في حق المواطن

- حل المجلس إشاعة بعيدة عن الصحة ولا وجود لبوادر عدم ثقة بين السلطتين

نواف الفزيع

اكد النائب نواف الفزيع ان جلسة اليوم هي للشعب الكويتي ومحاسبة المقصرين في حقه، مضيفا: لم نختلف على حق التاجيل ولكن هناك بدعة غير حميدة يمكن ان تصادر حق النواب في الاستجواب وتعيق الديمقراطية في الكويت.

واوضح ان اي وزير مالية سوف يجلس على كرسي الوزارة سوف يحاسبه على حقوق المواطنين، مستطردا: انا لا يعنيني شخوص الوزراء وانما يعنيني حقوق الشعب.

وعن تصريح يوسف الزلزلة بان اللجنة المالية توصلت إلى قانون يحل قضية القروض، قال الفزيع: لو افترضنا ان هذا القانون حل القضية فهل سوف يحاسب هذا القانون المسؤولين عن الاخطاء، مؤكدا ان اداة الاستجواب اداة رقابية لا علاقة لها بالتشريع.

وبين انه عندما صاح المتنفذين على قضية المشتقات في احد البنوك طبقت اجراءات شديدة القسوة وذهبت الى ابعد مدى، متسائلا: اليس من حق المواطنين البسطاء ان يطالبوا بتطبيق القانون، مضيفا: واقول لبعض النواب اذا كنتم تعتقدون انكم سوف ترضون معاذيبكم في الحكومة فاقول لهم ان الحكومة لطالما رمت مؤيديها في كثير من المرات.

وختم مرتنا برئيسي وزراء صعدوا المنصة.

وقال إنه ليس ضد التاجيل الطبيعي المتعارف عليه اسبوعين للاطلاع، لافتا إلى أن اشاعة حل المجلس بعيدة عن الصح بكل المقاييس البوادر لا توحي باجواء عدم ثقة الحكومة لديها اغلبية نيابية مريحة لكن لن نصل بالتعاون للتهاون.

لفتح صناديق الاقتراع والاطلاع على محاضرها عن الدوائر الثالثة والرابعة والخامسة

الأمانة العامة للمجلس استقبلت عضوي المحكمة الدستورية

- الأنصاري: تسخير كافة الإمكانات للمحكمة للاطلاع على محاضر الاقتراع

علام الكندري

استقبلت الأمانة العامة لمجلس الأمة صباح أمس عضوي المحكمة الدستورية المستشارين خالد الوقيان وعادل بورسلي المنتدبين من المحكمة الدستورية وذلك لاستلام وفتح صناديق الاقتراع والاطلاع على محاضرها عن الدوائر الثالثة والرابعة والخامسة.

واكد مدير إدارة التنسيق والمتابعة ورئيس لجنة استلام وتسليم صناديق الاقتراع للانتخابات العامة بمجلس الأمة خالد الانصاري تسخير كافة الامكانات لعضوي المحكمة الدستورية للاطلاع على محاضر الاقتراع عن الدوائر المذكورة اذ «تم الانتهاء من المهمة كما هو مطلوب».

نواب يطالبون برفع السن التقاعدي لأعضاء هيئة التدريس

قدم النواب خليل الصالح، واحمد المليفي، د.يوسف الزلزلة، ويعقوب الصانع، وصالح عاشور اقتراحا بقانون لتعديل نص المادة 32 من القانون رقم 15 لسنة 1979 في شان الخدمة المدنية، جاء في نصه ما يلي:

- بعد الاطلاع على الدستور - وعلى القانون رقم 15لسنة 1979في شان الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له وعلى المرسوم بشان نظام الخدمة المدنية الصادر في 1979/7/14 وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه.

مادة اولى

يعدل نص المادة 32بند 9 من القانون رقم 15 لسنة 1979 المشار اليه باضافة فقرة جديدة ويكون نص المادة على النحو التالي :

- «بلوغ سن الخامسة والستين للكويتين وسن الستين بالنسبة لغير الكويتيين ويجوز مدها الى سن الخامسة والستين اما ائمة المساجد وخطبائها ومؤذنيها ومفسلي الموتى تنتهي خدمدتهم ببلوغ سن الخامسة والسبعين».

- يجوز لمجلس الخدمة المدنية استثناء من المدد السابقة مد الخدمة لما يجاوز سن الخامسة والسبعين عاما لبعض الفئات الوظيفية التي تتطلب تاهيلا خاصا او اعدادا فنيا او مؤهلات دراسية عليا كاعضاء هيئة التدريس والتدريب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي وذلك وفقا للقواعد والاحكام التي يضعها في هذا الشان.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون.